

نظرية التوفير والاستثمار (1)

مفهوم التوفير والعوامل المؤثرة فيه

التوفير بمعناه الدقيق هو الامتناع عن الاستهلاك عن طريق عدم اقتناء السلع والخدمات لأسباب تتعلق بالظروف الموضوعية والذاتية للمستهلك. أو هو الفرق بين الدخل والاستهلاك الذي يعبر عنه بالنقود. وهناك من يعرف التوفير بذلك الجزء من الدخل الذي يحصل عليه المستهلك نتيجة عدم استهلاكه بشراء السلع والخدمات. والتوفير غالباً ما يسبب هبوطاً في الطلب على السلع والخدمات ويساعد في انسيابية الأموال الموفرة نحو خلق رؤوس الأموال الإنتاجية مثل: المصانع والمواد الأولية والطرق والجسور والمكائن الثقيلة وغيرها. إذن، التوفير يساعد على تراكم رأس المال ويمكن المجتمع من استثمار الأموال في المشاريع الإنتاجية ذات النفع العام.

لكن التوفير يعتمد على الدخل والاستثمار والاستخدام وفي هذا الصدد يعتقد اللورد (كينز) بأن مستوى أنشطة العمل والاستخدام يعتمد على مستوى الدخل. هذا المستوى الذي يحدد كلاً من التوفير والاستثمار، لذا كل من التوفير والاستثمار والدخل يعتمد بصورة مشتركة على بعضهم.
أنواع التوفير

يقسم التوفير إلى أربعة أقسام هي:

1- توفير الأفراد

وهو ما يوفره أبناء المجتمع من أموال عندما يتمتعون عن الاستهلاك بغية جمعه وإنفاقه في أوقات أخرى في مشاريعهم الخاصة.

2- توفير الشركات والمؤسسات

يعد الأفراد مسؤولين عن (50%) من حجم التوفير، أما النسبة المتبقية من التوفير فتكون الشركات والمؤسسات المحدودة مسؤولة عنها، فالشركات تحقق أرباحاً سنوية نتيجة السياسة الناجحة التي تتخذها، وهذه الأرباح سوف لا تلجأ إلى تقسيمها على المساهمين في نهاية السنة وهنا تكون أموال موفرة يمكن أن تستخدم في أوقات أخرى لتوسيع الشركات وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

3- التوفير الإلزامي

التوفير والضريبة شيان مختلفان، لكن آثارهما الاقتصادية غالباً ما تكون متشابهة طالما إنهما يؤديان إلى تقليص الاستهلاك ويساعدان على زيادة حجم الاستثمار. إذا كان الأفراد غير راغبين بالتوفير فإن الدولة تستطيع إلزامهم على تقليص الاستهلاك من خلال فرض الضرائب عليهم، وقيمة الضرائب المفروضة يمكن توفيرها في المصارف والمؤسسات المالية كيما تستثمر في المشاريع الإنتاجية والخدمية.

4- التوفير المفروض

يمكن تقليص الطلب على السلع الاستهلاكية من خلال استحداث تضخم مالي معتدل، هذا التضخم الناجم عن زيادة الأسعار دون زيادة الدخل. الأمر الذي يسبب تقليص الاستهلاك

وتوجيه الموارد نحو إنتاج السلع الرأسمالية. ومثل هذه الظاهرة الاقتصادية تؤدي نفس الدور الذي يؤديه التوفير. ومثل هذا النمط من التوفير يسمى بالتوفير المفروض.